وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: يشمل ٣ آلاف متفوق و٤٥٠ خريجاً سنوياً

مرسوم بتعديل قيمة المكافآت الممنوحة للمتفوقين الثلاثة والخريجين الأوائل

رئيس اتحاد الطلبة: دعم التفوق والتميز في جامعات ومعاهد القطر

فادي بك الشريف

أصدر الرئيس بشار الأسد المرسوم رقم ١ لعام ٢٠٢٠، عدّل بموجبه قيمة المكافآت المحددة في المادة ١١٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٦ لعام ٢٠٠٦ الصادرة بالمرسوم رقم ٢٥٠ لعام ٢٠٠٦.

وبموجب نص المرسوم أصبحت قيمة المكافأة، ١٠٠ ألف ليرة للمتفوق الأول، و٩٠ ألفاً للمتفوق الثاني، و٧٥ ألفاً للمتفوق الثالث.

ووفقاً للمرسوم يحصل الخريج الأول على مكافأة قدرها ٢٥٠ ألف ليرة سورية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم، أن عدد الطلاب المستفيدين من المرسوم يصل إلى نحو ٣ آلاف طالب متفوق سنوياً، إضافة إلى أن عدد الخريجين الأوائل يصل إلى الـ٤٥٠ سنوياً.

وأوضح الوزير أن الخريج الأول يعين معيداً في الجامعة مباشرة دون مسابقة أو إعلان.

كما بين إبراهيم أن الزيادة جاءت ضمن اهتمام السيد الرئيس ودعمه المطلق للمتفوقين، مؤكدا أن نسبة الزيادة تقدر بـ٥ أضعاف عن المرسوم السابق المعدل.

ونوه وزير التعليم العالي بأن المرسوم يخلق الحافز لدى الطلبة وتشجيعهم من أجل التفوق الدراسي معنوياً ومادياً.

هذا وأشار الوزير إلى وجود خطوات قادمة لدعم المتفوقين بالشكل المطلوب.

وفي تصريح مماثل قالت رئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية دارين سليمان: إن الطلاب تلقوا المرسوم بكل مشاعر الاعتزاز ووافر العرفان والتقدير للسيد الرئيس، مبينة أن المرسوم جاء ضمن اهتمام ودعم سيادته للمتفوقين والتقدير الكبير لدورهم في اعتلاء ناصية التحصيل الدراسي والتميز بكل الاختصاصات والمجالات

وأشارت سليمان في حديثها لـ«الوطن» إلى أن ملتقى التفوق الجامعي الذي نظمه الاتحاد ركز على شريحة من المتفوقين والمتميزين وتكلل بلقاء السيدة أسماء الأسد معهم ودعمها لمخرجات الملتقى وتلبية احتياجاتهم ومطالبهم من دورات وتدريب واهتمام بكل المجالات.

وأكدت سليمان أن الاتحاد يتوجه لمأسسة مسألة التفوق والتميز من باب الاهتمام والدعم الأكبر للطلاب بمختلف جامعات ومعاهد القطر والعمل على صقل مهاراتهم وتقديرهم والاهتمام بهم على أكمل وجه وصولاً إلى مخرجات جيدة تتم الاستفادة منها.

مرضى الكلية يشتكون من قدم الأجهزة وكثرة الأعطال في وطني السويداء

رئيسة قسم الكلية لـ«الوطن»: الأعطال شبه يومية وتكلفة جلسة الغسيل حوالي ١٠٠ ألف ليرة

السويداء - عبير صيموعة

تعالت أصوات المرضى في قسم الكلية في مستشفى السويداء الوطني مؤكدين لـ«الوطن» في شكواهم قدم أجهزة غسل الكلية وقلة الكادر الطبي الاختصاصي وافتقاد القسم إلى أطباء الإقامة من ذوي الاختصاص في فترة ما بعد الظهيرة.

وأشتكى جميع المرضى ممن التقتهم «الوطن» ضمن قسم الكلية من تعطل الأجهزة وافتقادها إلى مهندسين مختصين للإصلاح والاعتماد في الإصلاح على رئيس التمريض في القسم، موضحين أنه حتى العامل من تلك الأجهزة لا يعمل على الوجه الأكمل يضاف إليها رداءة المحاليل والفلاتر المستعملة وطريقة تعقيم الأجهزة بعد كل عملية غسل إضافة إلى نقص الأدوية.

وأكد المريض وليد أبو ترابة أنه مريض غسل كلية منذ أكثر من ١٣ سنة والمشكلة الأساسية التي واجهته دائماً في القسم هي قدم الأجهزة وتعطلها المستمر وعدم قيامها بالطريقة الأمثل للغسل، الأمر الذي أدى إلى تسببها بمعاناته مع أمراض عصبية نتيجة الغسل الخاطئ وغير المجدي في كثير من الأحيان، محملاً المسؤولية عن سوء حالته الصحية إلى قدم الأجهزة وسوء المحاليل المستعملة إضافة إلى عدم نقاء المياه المستعملة ضمن الأجهزة من محطة تحلية المياه ضمن القسم.

كما أشارت أم حسان زوجة أحد المرضى إلى معاناة زوجها من تعطل جهاز الغسل بعد بدء الجلسة بحوالي نصف ساعة الأمر الذي فاقم من سوء وضعه الصحي، لافتة إلى ضيق القسم وسوء وضع غرف القبول وعدم استقلالية القسم لكونه مفتوحاً من الجانبين الذي تحول إلى ممر للمرافقين والزائرين نحو بقية الأقسام، الأمر الذي يسبب الكثير من الإحباط لدى جميع المرضى جراء الإهمال وتردي الخدمات ما عدا الكادر التمريضي «على حد قولها» الذي يقدم خدمات بأقصى طاقته لجميع المرضى.

رئيسة قسم الكلية الدكتورة نجاة أبو زور أكدت لـ«الوطن» الواقع السيئ للقسم من حيث عدم استقلاليته عن باقي الأقسام وتحوله لممر عبور إجباري نحو الأقسام الأخرى إضافة إلى الضيق وقلة عدد غرفه، إذ يوجد قسمان قسم غسيل يتكون من ٤ غرف وقسم دخول عبارة عن غرفة للرجال وأخرى للنساء يضاف إليها نقص التهوية في عدد من الغرف منوهة بضرورة فصل قسم غسيل الكلية عن باقي الأقسام.

أما ما يتعلق بتعطل الأجهزة فلم تنف أبو زور وجود أعطال في الأجهزة شبه يومية والبالغ عددها ٢٢ جهازاً وخاصة أن البعض من هذه الأجهزة تجاوز أعداد جلسات غسله أكثر من ٣٣ ألف جلسة، موضحة أنه يتم العمل على إصلاحها مباشرة عن طريق مهندس في مديرية الصحة، مع تأكيدها أن المشكلة الأساسية ليست المحاليل أو الأنابيب المستخدمة لأنها جميعها معتمدة من وزارة الصحة وإنما المشكلة بصيانة الأجهزة التي تحتاج لمهندسين مختصين لصيانتها بشكل دوري من الشركات الموردة لتلك الأجهزة.

بدوره مدير صحة السويداء الدكتور نزار مهنا أكد لـ«الوطن» أن تعطل أجهزة غسل الكلية واقع حقيقي بسب قدمها العمري وحاجتها إلى مهندسين مختصين لصيانتها وهو غير متاح حالياً لحصر الإصلاحات وأعطال الأجهزة الطبية ضمن القطاع الصحي بأيدي الموردين والشركات وعقود الإصلاح مركزية، موضحاً أنه تم رفد القسم بمهندس اختصاص ولكن تبقى الإشكالية في عدم وجود دورات حالياً لصيانة الأجهزة علما أنه تم مخاطبة وزارة الصحة ونحن ننتظر الرد.

ولفت مهنا إلى أن المحاليل والفلاتر معتمدة من الوزارة، موضحة أنه مع بداية العام الحالي وبسبب التأخير في التوريدات تم اللجوء إلى التعاقد المباشر مؤكداً حرص مديرية الصحة على مرضى الكلية وسعيها إلى تأمين أفضل الفلاتر والمحاليل من المتوافر منها، علماً أن كل جلسة غسل لكل مريض تتجاوز تكلفتها ٩٧ ألف ليرة ومنهم من يحتاج إلى أكثر من جلسة في الأسبوع.

وحول عدم توافر الدواء فأكد مهنا أن الإشكالية على مستوى مشافي القطر كاملة بسبب الاستجرار المركزي وبحسب المتوافر منه مشيراً إلى وصول دواء الهيبرين وتوزيعه على المرضى ضمن القسم كل حسب حاجته لافتاً إلى أن جميع أقسام المشفى تعاني نقصاً بأطباء الاختصاص وليس قسم الكلية فقط بسبب عزوف الأطباء عن التعاقد والهجرة، أما بالنسبة لإمكانية تغيير أو توسيع قسم الكلية فلا يمكن حالياً ضمن واقع مبنى المشفى والضغط الكبير على جميع الأقسام.

محافظ الحسكة: إدارة الحبوب في الحسكة فاسدة والكميات في أيادٍ غير أمينة

الحسكة - دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة غسان حليم خليل خلال اختتام الدورة العادية الأولى لمجلس المحافظة، أن إدارة الحبوب في الحسكة فاسدة وحبوب سورية في أيادٍ ليست بأمينة؟ لافتاً إلى أن هناك فساداً إدارياً داخل المؤسسة ومتجذراً بشكل كبير وأصبح ثقافة منهجية في صلب عملها، مشيراً إلى حجم الصعوبات القاهرة والشاقة التي رافقت عملية تسويق الحبوب إلى مراكز الشراء، والتي بدورها لم تصل بأمانة إلى المستهلك نتيجة للخلل وللسرقات الموصوفة في قطاع الحبوب بوجود الفاسدين والمفسدين الكبار، الذين غُيبوا ٤٠ عاملاً عن التحقيق بشأن النظر في قضية فساد مؤسسة الحبوب الأخير وتحييد ٣٨ رئيس مركز أيضاً عن أداء دورهم في مركزي جرمز والثروة الحيوانية.

وأوضح المحافظ في تصريح لـ«الوطن» أن بعض القطاعات الحكومية في المحافظة بصماتها واضحة وملموسة، وهناك تردد لدى البعض الآخر منها، وأن الدولة لن تدخر جهداً تجاه عملية تقدير الأضرار في مراكز شراء الحبوب التي تمت بشكل غير قانوني، وستثبت أن الفاسد هو الشريك الفعلي لكل ما جرى في الحبوب، ولاسيما ما يخص مسألة المطاحن الحكومية التي تقلصت طاقتها الإنتاجية بعد أن كانت تصل إلى مئات الأطنان أصبح إنتاجها بضعة أطنان، لفتح الطريق أمام المطاحن الخاصة، مبيناً أن عملية تغيير المديرين ليس لأجل التغيير بل للوصول للأفضل وتحسين مستوى الأداء من أجل تطوير أداء عمله.

وأشار رئيس مجلس محافظة الحسكة أحمد عويد السعيد إلى أن علاقة مجلس المحافظة بمديري الدوائر والمؤسسات الحكومية هي علاقة عمل ونقاط التقاء والقواسم مشتركة بينهما تندرج تحت بند خدمة الوطن والمواطن والارتقاء بالمهام وتنفيذ الواجبات من الجميع وكل في موقعه المنوط به.

وطالبت المداخلات بتقييم وتقويم أداء مديري مؤسسات الدولة بالإشارة إلى الإيجابيات والسلبيات في آن معاً، ومعالجة الواقع الإغاثي الذي لم يعد يرتقي إلى مستوى الأداء والطموح بوجود ٤٨ جمعية مرخصة ويوجد فعلياً منها على أرض الواقع إلا ٤- ٥ جمعيات فقط، ومعالجة واقع بطاقة الإغاثة التي لم ترتق لمستوى الأداء، ودعوة لجنة تقدير الأضرار لحضور اجتماع مجلس المحافظة ومعالجة أضرار المنازل التي جرفتها فيضانات عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، وأضرار المحاصيل الزراعية المتضررة بفعل الظروف الطبيعية والحرائق، ومعالجة ضعف الشبكة الخليوية والأرضية في المناطق الحدودية.

وأكدوا ضرورة حضور اللجنة الإقليمية إلى المحافظة الغائبة منذ ثلاث سنوات لمعالجة واقع الأراضي وتبديل صفتها التنظيمية، وافتتاح مركز امتحاني للطلاب الأحرار بمدينة القامشلي ومعالجة وضع تعيين الـ١٥٠ عاملاً لدى تربية الحسكة، وعلى دعوة الوحدات الإدارية الواقعة خارج سيطرة الدولة لاجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر للنظر في آلية وقانونية عملها الإداري.

وأكدت المداخلات ضرورة إحداث مطحنة بطاقة ٥٠٠ طن في مقر الثروة الحيوانية بمدينة القامشلي وتأمين مستودعات تخزين للطحين خلال فترات الطوارئ في مناطق آمنة، وصيانة الطريق العام الذي يربط محافظة الحسكة بمحافظة الرقة، ومعالجة واقع الأدوية المزمنة المحتكرة ومعالجة الخلل في مركز الأورام السرطانية بمدينة القامشلي وضرورة تعامله مع مخابر مديرية الصحة وليس مع المخابر الخاصة، وإرسال طبيب إلى الوحدة الصحية في جزعة بريف القامشلي على مدار يومين في الأسبوع، وتسيير الفرق الجوالة إلى الأرياف خلال فترة اللقاح للأطفال إلى أرياف بلدة تل حميس، والاهتمام بقسم الكلية الصناعية وزيادة الأجهزة فيه وإمكانية افتتاح قسم آخر للمرضى في مركز اللؤلؤة الطبي المحدث، وتأمين إقامة لذوي الشهداء أثناء سفرهم للعاصمة لتلقي العلاج، وزيادة كميات المقنن العلفي بريف القامشلي ولحظ ريف الحسكة بصهاريج مياه الشرب التي يصل سعر بيع البرميل الواحد فيها من قبل أصحاب الصهاريج إلى ألف ليرة.

وزيرة الشؤون الاجتماعية من حماة: الحاجة ملحة لمعالجة ما أفرزته الحرب الإرهابية على سورية

حماة – الوطن

دعت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل سلوى العبدالله، خلال اجتماع موسع مع الجمعيات الأهلية في محافظة حماة أمس، وعددها ٩٣ جمعية، إلى ضرورة تعزيز ثقافة العمل التشاركي والتكاتف الاجتماعي لمواجهة الظروف الصعبة التي يواجهها المجتمع عموماً.

وشددت على القطاعات الحكومية والأهلية ضرورة تبني خطط عمل قابلة للتنفيذ تسهم في عملية بناء، مشيرة إلى أن هناك حاجة ملحة لمعالجة ما أفرزته الحرب الإرهابية الظالمة التي تعرضت لها سورية.

وأشار محافظ حماة محمد طارق كريشاتي إلى أهمية الدور المنوط بالجمعيات الأهلية، وما قامت به من أنشطة وأعمال خلال الفترة الماضية والحالية أسهمت في تدعيم مختلف القطاعات (الصحية والتعليمية والخدمية والإنسانية)، إلى جانب دور أبناء المحافظة في المسؤولية المجتمعية والمساهمة في تعزيز العمل الإنساني والخيري.

واستمعت الوزيرة من مديري الجمعيات الأهلية العاملة في محافظة حماة، إلى المطالب والمقترحات التي تسهم في تحقيق النتائج الأفضل برفع مستوى الأعمال التي تقوم بها الجمعيات في جميع الجوانب والاختصاصات، مؤكدة على التنسيق والترتيب والمنهجية في العمل.

وبحثت الوزيرة مع محافظي حماة كريشاتي وإدلب محمد نتوف والرقة عبد الرزاق خليفة، واقع عمل الجهات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والجهات المرتبطة بها، للوقوف على المعوقات التي تعترضه وتذليلها.

ووجهت مديري الشؤون بحماة وإدلب والرقة، لتأمين قاعدة بيانات للأسر المنتجة، والعمل على المشاريع المدرة للدخل واستدامتها، من خلال تأمين التأهيل والتدريب للأفراد، وتسويق المنتجات لاكتمال دائرة الإنتاج وإنجاحها.

وتفقدت مقرات المديريات بحماة.

وأبدى محافظ إدلب استعداد المحافظة تقديم كل التسهيلات لعمل الجمعيات والمنظمات في ريف إدلب المحرر لتقديم المساعدات الإنسانية للأهالي تشجيعاً للعودة لمناطقهم بعدما حررها الجيش العربي السوري من رجس الإرهاب.

وبيّن مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في حماة كامل رمضان، أن المديرية تشرف على الجمعيات الأهلية ودورها إشرافي ورقابي وأنه توجد ١٨ وحدة ريفية ومركزان وتعلم الوحدات بدير الصليب وحبلين وعقارب وطيبة الإمام صناعة السجاد اليدوي والصابون والمنظفات لمن يرغب.

وأشار إلى خروج الكثير منها عن الخدمة بفعل العصابات الإرهابية وتخريبها وطالب بتأهيل وصيانتها في القريب العاجل خدمة.

وبيّن مدير الشؤون الاجتماعية بالرقة أحمد المرشد أن ثمة صعوبة في العمل لضيق المكان، وصعوبة حصول المواطنين الذين يتقدمون للجنة الفاحصة الطبية على سند الإقامة، لأنه أحد شروط التقدم بطلب الحصول على بطاقة إعاقة.

وبيّنت مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل بإدلب عبير أبو حجر أنه لا قاعدة بيانات للأسر للاستناد إليها من أجل عدالة التوزيع أثناء المساعدات من المنظمات والجمعيات الأهلية.

ولفتت إلى أنه يتم العمل على أتمتة رواتب الموظفين والبطاقات الذاتية والمعوقين حالياً وحل مشكلة رواتب المعوقين.

عمال الصحة يطالبون بجمعيتهم الاستهلاكية المختطفة منذ ربع قرن.. وبنك العيون محدث منذ ١٥ عاماً من دون عمل

محمود الصالح

أكد رئيس نقابة عمال خدمات الصحة في دمشق سامي حامد خلال مؤتمر النقابة السنوي الذي عقد أمس عن استمرار معاناة عمال الصحة من المماطلة التي يقوم بها مجلس إدارة الجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين في القطاع الصحي وعدم تسليم مجلس إدارة الجمعية إلى أصحاب الحق في ذلك وهم أعضاء الهيئة العامة القائمين على رأس عملهم.

واعتبر حامد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هذه الجمعية التعاونية الاستهلاكية وجدت لتحقيق مصلحة العاملين في القطاع الصحي، وهم الذين ساهموا في أموالهم بتأسيسها، لكن مجلس الإدارة استمر لمدة ٢٥ سنة وكان جميعهم من المتقاعدين، وكانوا يعملون على تحقيق مصالحهم الشخصية، مضيفاً: منذ ٣ سنوات تم حل مجلس الإدارة السابق وتشكيل مجلس إدارة مؤقت مدة ولايته ٣ أشهر ومهمته محصورة في دعوة الهيئة العامة لانتخاب مجلس إدارة جديد من بين المساهمين من العاملين في القطاع الصحي في الوقت الحالي، ولم يتم وضع أي من أعضاء الجمعية في المجلس المؤقت وجميعهم من الموظفين في وزارة التموين، مؤكداً أنه وحتى اليوم لم يتم عقد الهيئة العامة رغم مرور ٣ سنوات على تكليف المجلس المؤقت، وقال: لأنه على ما يبدو أنه لا مصلحة لأعضاء المجلس المؤقت في انتخاب مجلس دائم، مضيفاً: وبالرغم من المحاولات الكثيرة لم تصل النقابة إلى نتيجة مع وزارة التجارة الداخلية في عقد اجتماع الهيئة العامة وانتخاب مجلس إدارة دائم.

وكان مؤتمر نقابة عمال خدمات الصحة قد عقد مؤتمره السنوي وتركزت المناقشات فيه حول طلب إعادة النظر في قرار الاستجرار المركزي للأجهزة والمستلزمات الطبية والأدوية من خلال الدراسة والتقييم على أرض الواقع ومنعكساته على الأداء في القطاع الصحي، وطالب المؤتمر بتفعيل بنك العيون الذي أحدث منذ أكثر من ١٥ سنة ولم يعمل حتى الآن ووضعه في خدمة المرضى وخاصة جرحى الجيش، ومراقبة وضبط الأسعار في المشافي الخاصة التي تتجاوز سبعة نجوم، وإعادة التزام الدولة بتعيين خريجي المعهد الصحي.

وبيّن حامد أن النقابة ورغم إمكانياتها المحدودة استطاعت صرف أكثر من ٨٠ مليون ليرة سورية للعاملين في نطاق عملها بدمشق وريف دمشق. كذلك تمت المطالبة بمعالجة وضع العمال المنقطعين عن تسديد اشتراكاتهم في السكن العمالي لدى المؤسسة العامة للإسكان.

وعن عدد الوفيات بسبب كورونا بين العاملين في القطاع الصحي في دمشق وريف دمشق من غير الأطباء والممرضين بين رئيس مكتب النقابة أن عدد المتوفين من أعضاء النقابة في العام الماضي ٢٠ عاملاً وعاملة من بينهم وفاة واحدة بالكورونا.